

من: دندار زيباري [REDACTED]@ [REDACTED]

بتاريخ: 5 فبراير/شباط 2018، 16:53

إلى: [REDACTED]@ [REDACTED]

نسخة إلى: [REDACTED]@ [REDACTED]

الموضوع: توضيحات حكومة إقليم كردستان بشأن البيان الصحفي المزعم نشره قريبا

السيد [REDACTED]،

تود لجنة الرد على التقارير الدولية بحكومة إقليم كردستان أن تطلعكم على رد وتوضيح بشأن بيان صحفي تعترزم هيومن رايتس ووتش نشره قريبا، وتفصيله بحسب مصادرنا الموثوقة هي كالتالي:

الحكم على المشتبهين بالانتماء لداعش الموقوفين والتعامل معهم، ومع المنتمين للتنظيم كان مبعث قلق للعديد من المنظمات الدولية ونظيراتها لأسباب معتبرة. ذكرت هذه المنظمات الدولية ظروف احتجاز المشتبهين في تقاريرها الخاصة بحقوق الإنسان في منطقة كردستان. سألت عن الحقوق الممنوحة للمقبوض عليهم، وماذا يحدث لهم إذا ثبتت براءتهم، وماذا يحدث لهم إذا تبين أن الاتهام حقيقي؟ ترى حكومة إقليم كردستان، مثل أي مؤسسة حكومية دولية أخرى، أن يُعامل جميع المشتبه بهم على قدم المساواة أمام المحاكم وتقتض البراءة حتى ثبوت الذنب، مع إتاحة الحق في تعيين محامي للمشتبه بهم.

على مدار السنوات الثلاثة الماضية، تم القبض على 2,652 شخصا للاشتباه في صلات تربطهم بداعش، و1,100 منهم تبين أنهم مذنبون، وحُكم عليهم بالسجن لفترات بين 3 سنوات والسجن المؤبد بحسب خطورة الجرائم المرتكبة. ثبتت براءة 870 شخصا منهم وأخلي سبيلهم. ما زال 672 شخصا قيد التحقيق.

هناك سجن مؤقت واحد في الدبس (قضاء كركوك) كان قائما أثناء تحرير الحويجة. قام نحو ألف عضو من داعش والمنتمين للتنظيم من السنة العرب بتسليم أنفسهم لسلطات إقليم كردستان الأمنية، أثناء نزوح الناس من الحويجة. لم يتم احتجاز شخص واحد في منشآت الأسايش في كركوك. قامت الأسايش وجهاز مكافحة الإرهاب بنقلهم إلى منشآت حكومة إقليم كردستان الخاصة بالأمن العام في أربيل لعدم توفر سجون في المنطقة. كان دور الأسايش في كركوك هو تيسير عملية نقل المحتجزين. كانت عملية النقل تحت قيادة رئيس منطقة كركوك.

نفذت قوات أمن حكومة إقليم كردستان عمليات وتدابير محددة منذ بداية الحرب مع داعش، فيما يخص توقيف عناصر داعش. بدأت عملية فحص مع وصول أشخاص نازحين إلى الجبهات، لمنع أعضاء داعش من اختراق المنطقة. نفذت قوات حكومة الإقليم مقتضيات الأعراف والتقاليد فيما يخص عدم فحص النساء، إذ يتم فحص الرجال فقط.

يتم إطلاق سراحه المنتمين لداعش الذين يبرؤوا بعد التحقيق، ومن يتهمون يتم احتجازهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب رقم 4، الذي كان ساريا قبل تجميد العمل به. فيما بعد يتم نقل المنتمين لداعش إلى محكمة متخصصة يحصلون فيها على الحق في توكيل محامي، ويُسمح للأهل بزيارتهم.

عملية احتجاز السجناء الـ 350 (قضاء كركوك) المذكورين في بيان هيومن رايتس ووتش الصحفي كانت مختلفة عن العمليات المذكورة أعلاه، إذ أنهم سلموا أنفسهم لقوات أمن حكومة إقليم كردستان. لم تفحصهم قوات

الأمن لأنهم اعترفوا طوعا بصلتهم بداعش. لم تتمكن قوات أمن إقليم كردستان من إبلاغ أقاربهم إذ كانوا معزولين عنهم ونُقلوا إلى مخيم جدعة الخاضع للسلطة المركزية.

قانون مكافحة الإرهاب رقم 3 الصادر في 2006 كان ساريا فيما يخص المنتمين لداعش. لكنه لم يعد ساريا، إنما يُحاكم المنتمين لداعش بناء على قانون برلمان كردستان رقم 21 لسنة 2003 وقانون رقم 111 بتعديل قانون العقوبات العراقي لسنة 1969.

تشير البيانات التالية من مجلس قضاء حكومة إقليم كردستان لأعداد محتجزي داعش الذين أوقفوا في قضاء كركوك منذ بداية الحرب مع داعش:

في 2014، تم توقيف 115 شخصا من المنتمين لداعش، وتم التحقيق مع 33 شخصا منهم وأدين 5.

في 2015، تم توقيف 182 شخصا، وتم التحقيق مع 78 شخصا منهم وأدين 23 شخصا.

في 2016، تم توقيف 83 شخصا وتم التحقيق مع 20 شخصا منهم وأدين 7 أشخاص.

في النصف الأول من 2017، أوقف 19 شخصا وتم التحقيق مع 6 أشخاص منهم. لم يُدّن أي منهم، لكن تم الطعن على الأحكام الصادرة بحقهم.

إحصاءات بجميع المحتجزين من أعضاء داعش والمنتمين للتنظيم.

المدينة	عدد المحتجزين	عدد المحكومين	عدد المحلي سبيلهم	عدد الذين لا زالوا قيد التحقيق
أربيل	675	619	56	_____
السليمانية	35	_____	22	13
دهوك	1,594	456	616	522
كركوك	348	35	176	137
إجمالي	2,652	110	870	672

تعرب حكومة إقليم كردستان عن جاهزيتها للتنسيق مع السلطات المركزية العراقية ومع المجتمع الدولي في عملية نقل المنتمين لداعش إلى السلطات المركزية. أمرت رئاسة مجلس وزراء الإقليم بتشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية لتقرير مصير محتجزي داعش في الإقليم. لكن الحكومة الاتحادية العراقية لم تبدأ في الإجراءات القانونية بهذا الشأن بعد.

في نينوى، في واحدة من الوقائع الحديثة بقضاء زمار، سهيلة، وقع هجوم انتحاري من تنفيذ امرأة أمام مدرسة توافد عليها النازحون داخليا. وقع الحادث في 11 صباح 28 أغسطس/آب 2017. اتهمت بعض المصادر كذبا قوات البشمركة بإطلاق النار عشوائيا وقتل مشتهين من داعش بعد الواقعة. لكن بحسب قوات أمن إقليم كردستان:

حاولت قوات البشمركة، قبل الهجوم الانتحاري، التفاوض مع الانتحارية لتعيد النظر في قرارها بتنفيذ الهجوم، ونقلوا الجميع إلى الجانب الآخر من المدرسة. فيما لم يتمكنوا من إقناع الانتحارية بالعدول عن التفجير، فقد تمكنوا من نقل الجميع إلى مكان أكثر أمنا فيما منعوها من دخول المدرسة. الانتحارية التي كان على جسدها حزامين من المتفجرات فجرت نفسها أمام المدرسة فقتلت عنصرا من البشمركة وأصابت اثنين آخرين. فور وقوع الانفجار مباشرة طلبت البشمركة قوات إضافية في الموقع لحماية النازحين بالمدرسة ولتخفيف حدة التوترات.

يجدر الذكر أن البشمركة لم ترتكب أي أعمال انتقامية أثناء أو بعد الواقعة. الوحدات المسؤولة بالمنطقة هي اللواء 12 برئاسة العميد عز الدين سعدو، تحت إشراف وزارة البشمركة، فضلا عن قوات زيرفاني تحت إشراف القائد كامل هركي.

يخضع نقل النازحين داخليا إلى مخيمات اللاجئين لإشراف الأمم المتحدة، ووزارة الهجرة العراقية، ولجنة خاصة من محافظة نينوى. تم أخذ النازحين في حافلات ونقلوا إلى مخيمات قيارة وحمام العليل التي تسيطر عليها قوات الحشد الشعبي. لكن الحشد الشعبي يعرفون وهم مسؤولون عن أية حالات اختفاء في هذه المخيمات. لكن حيث تتحمل البشمركة المسؤولية، يتم بذل جميع الجهود الممكنة لحماية الأرواح، سواء أرواح النازحين أو محتجزي داعش.

أوضح أشتي كوجر رئيس قوات الأسايش في المنطقة إن عناصر داعش كانوا يتنقلون ويقاثلون قوات البشمركة على امتداد 71 كيلومترا بين حردان، العياضية، تلعفر، وقصبة الرعيتو في أثناء محاولة الفرار إلى سوريا.

رصدت قوات البشمركة أثناء القتال تحركات داعش لمنع هروبهم. كانت البشمركة مقسمة بين حردان، قصبة، الراعي وكولات على امتداد مساحة 71 كيلومترا من الأراضي. وكما هو معروف عن عقلية أعضاء داعش، فهم لم يكفوا عن القتال وكانوا دائما مستعدين للانتحار في سبيل كسب ميزة أو تحقيق المزيد من الضرر. لم تنفذ قوات البشمركة أية عمليات قتال أو إجراءات ضد أعضاء داعش المحاصرين، إنما فقط عندما كانوا مسلحين ويقاثلون أو في أثناء تنفيذ عمليات انتحارية. على امتداد تلك المعارك فقدت أرواح كثيرة، بما يشمل عناصر البشمركة وعناصر داعش. حدث هذا عدة مرات، وتم نقل جثامين أعضاء داعش الذين توفوا أثناء القتال إلى مكان واحد للدفن اللائق. اللواء 12 وقوات الأسايش مسؤولة عن تلك المنطقة.

وتقبلوا فائق الاحترام،

د. دندار زيباري

منسق حكومة إقليم كردستان للدفاع الدولي